@Tafsircenter

جزءٌ فيه

ذِكرُ ما أُنزل من القرآن بمكَّة والمدينة

رواية سعيد بن بشير (ت ١٦٩هـ)
عن قتادة بن دِعامة ومطر الورَّاق
-رحمهم اللّٰه-

تحقيق ودراسة: د. محمد بن عبد اللّٰه السريّع



www.tafsir.net


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
تفسير

ملخص البحث

يقدِّم البحثُ نصًّا مُكتَشفًا لروايةٍ جديدةٍ عن الإمام التابعيّ المفسِّر الحافظ قتادة بن دعامة السدوسي في باب المكي والمدني من القرآن الكريم، وفي أبوابٍ أخرى، كفضائل بعض السور، وكتابة بعضها في مصاحف بعض الصحابة ﵃، وعدم كتابة بعضٍ آخر.

راوي هذه الرواية هو سعيد بن بشير الشامي الدمشقي، وهو صاحب عنايةٍ بالتفسير، وله «تفسيرٌ» مصنَّفٌ معروف، يحتمل أن هذا النصَّ مقتطعٌ منه.

يحوي النصُّ المحقَّق نقولًا اشترك سعيدُ بنُ بشيرٍ فيها مع رواةٍ آخرين عن قتادة، خُرِّجَت رواياتُهم في كتبٍ مختلفة، لكنَّه ينفرد بنقولٍ أخرى عديدةٍ مهمَّة، ومنها نصَّان لأحد تلاميذ قتادة الكبار، وهو مَطَر بن طهمان الورَّاق.

يعتني البحثُ بالنَّصِّ من خلال نَسْخِه، ومقابلتِه، وضبطِه، وتخريجِه، مع التقديم له بدراسةٍ تمهيديةٍ تتضمَّن توثيقَ نسبة الرواية إلى سعيد بن بشير، ووَصْفَ النسخة الخطية المعتمدة.

وخلص البحثُ إلى أهمية الفصولِ البينيَّة والنصوصِ الملحقة في مختلف النُّسَخ الخطية، وإلى إمكان العثور على مصنَّفاتٍ وروايات جديدة، وإن توارت عن الأنظار مُدَدًا متطاولة، وإلى مركزيَّة النظرِ الحديثي والتخريجِ الموسَّع في رفع اشتباه رواة الأحاديث ورواة الكُتب المتناقَلَة بالأسانيد على حدٍّ سواء.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أحمَدُ اللهَ، وأستَعينُه، وأستَغفِرُه، وأستَهديه، وأعتَصِمُ به، وأُثني عليه بما هو أَهلُه، وأُصَلِّي وأُسَلِّم على عَبدِه ورَسولِه محمَّد، وعلى آلِه وصَحبِه. أمّا بعد:

فقد افتَتَح ابنُ حبيبٍ النيسابوريُّ كتابَه (التنبيه) بقوله: إنّ «مِن أشرَفِ علوم القرآن: علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكَّة ابتداءً، ووسطًا، وانتهاءً، وترتيب ما نزل بالمدينةِ كذلك، ثم ما نزل بمكَّة وحُكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحُكمه مكي، ثم الآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية...»[١].

ولقد قرَّر أهلُ الشأن أنّ هذا علمٌ من علوم القرآن جليل، حتى قدَّمه على أضرابه منها جلاَلَا الدين: البلقينيُّ، والسيوطي، ورأى السيوطيُّ أن ذلك أنسبُ من تأخير الزركشي له في (البرهان) إلى النوع التاسع[٢].

وقد كان هذا العلم مودعًا، أولَ ما أودع، في قلوب أصحاب النبي ﷺ، «ولا شُبهَةَ على عاقلٍ في حفظ الصحابة لما نزل من القرآن بمكة، ثم بالمدينة، والإحاطة بذلك، والأسباب والأحوال التي نزل فيها ولأجلها»[٣].

(١) «التنبيه على فضل علوم القرآن» (ص٣٠٧)، باختصار.

(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٦-٩، ١٤).

(٣) «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/ ٢٤٧)، باختصار.

ثم حذا التابعون حذوَ الصحابة رضي الله عنهم في استقصاء كلّ ما يتعلَّق بالمكي والمدني، بل ظهرت في عصرهم بواكيرُ المؤلفات في هذا العلم الشريف[١].

وإنَّ من مشاهير أولئك التابعين وأكابر مُعتَنِيهم بالقرآن وتفسيره وعلومه، الإمامَ الحافظَ قتادة بن دعامة السَّدُوسي (ت ١١٧هـ على الأصح) رحمه الله، الذي قال: «ما في القرآن آيةٌ إلا وقد سمعتُ فيها شيئًا»[٢]، وذكرهُ الإمام أحمد بن حنبل مرّةً، فأطنَبَ في ذِكر علمِه وفقهِه، ومعرفتِه بالاختلاف **والتفسير**، وغير ذلك، وجعل يقول: «**عالمٌ بتفسير القرآن**، وباختلاف العلماء»، ووَصَفَهُ بالحفظ والفقه، وقال: «قلَّما تجدُ مَن يتقدَّمه، أمّا المثل فلعلّ!»[٣].

وقد كان قتادةُ رحمه الله من أعيان المتكلّمين في ترتيب نزول القرآن، ومكِّيِّ سُوَرِه، ومدنيِّها، وقد حُفِظَتْ أقواله في ذلك من طريق جماعةٍ من أصحابه، كسعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، ومعمر بن راشد، وخُرِّج كلّ ذلك في المصنَّفاتِ المعنيَّةِ بالباب، كرواية همامٍ كتابَ (الناسخ والمنسوخ) عن قتادة - فإنه ذيَّلها بفصلٍ ترجمتُه: «ذكر المدني من القرآن»[٤]-، وكـ(فهم القرآن)

(١) انظر: «المكي والمدني في القرآن الكريم» لعبد الرزاق حسين أحمد (ص٥٩-٦٢).

(٢) «تفسير عبد الرزاق» (٨)، «جامع الترمذي» (٥/ ٢٠٠)، «الجعديات» (١٠٣١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٣٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٤).

(٤) «الناسخ والمنسوخ» (ص٥٢).

للحارث المحاسبي، و(تفسير ابن المنذر) -حيث أورد في بداية كلّ سورةٍ قولَ قتادة في موضع نزولها[١]-، و(البيان في عدّ آي القرآن) لأبي عمرو الداني، و(الإيضاح في القراءات) لأبي عبد الله الأندرابي، وغيرها[٢].

وقد وفَّقني اللهُ بحمده، فأوقفني على **روايةٍ جديدةٍ لأقوال قتادة في هذا الباب**، يرويها صاحبُه وراوِيَتُه سعيد بن بشير الشامي الدمشقي (ت ١٦٩هـ على الأرجح)[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي روايةٌ فريدة، تَشْرَكُ رواياتِ أصحابِ قتادة المذكورين آنفًا في شيءٍ، **وتَنفَرِدُ عنها بأشياءَ مهمَّة**.

---

(١) وَصَلَنا من ذلك بدايتا سورتَي آل عمران (١/ ١٠٧)، والنساء (٢/ ٥٤٦).

(٢) يُحْفَظ في المكتبة الأزهرية برقم (١٤٠٨مجاميع / ٦٧٣عام) مجموعٌ في علوم القرآن، مكتوبٌ بخطٍّ نسخيٍّ متقنٍ من خطوط القرن التاسع الهجري تقريبًا، يتضمَّن رسالةً عنوانها: «باب ذكر ما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة، في قول قتادة وعطاء بن يسار»، ولم يتَّضح مِن أيّ كتاب استُلَّ هذا الباب، ولا لمن هو. وقد بدأهُ صاحبُه بتَعداد ما نزل بالمدينة غيرَ منسوبٍ إلى معيَّن، ثم قال: «جميع هذا مدني، وما بقي مكي»، ثم ذكر أقوالًا منسوبةً بصيغة ما لم يُسَمَّ فاعله: «قيل، ذُكر» في استثناء بعض الآيات المكية في السور المدنية، وعكسِه، ثم شرع في نقولٍ عديدةٍ عن عطاء بن يسار، مبدوءةٍ بـ: «قال»، فيها تفصيل السور والآيات المكية والمدنية، وختم ذلك بنقلٍ واحدٍ عن مجاهد في الباب. وكلُّ ذلك غيرُ مُسْنَد، ولعلّه من تلخيص بعض العلماء، ويقع كلُّه في نحو وجهٍ ونصفِ وجه.

(٣) اختُلف في سنة وفاته، فقال تلميذُه أبو الجماهر التنوخي، وتلميذُ تلامذتِه الحسن بن محمد بن بكار بن بلال: «سنة ثمان وستين ومائة»، وقال تلميذاه الوليدُ بن مسلم، وهشامُ بن عمار: «سنة تسع وستين ومائة»، وقال ابنُ سعد: «سنة سبعين ومائة، أول ما استُخْلِف هارون أمير المؤمنين». وأرجَحُ ذلك -والله أعلم- أنه مات سنة تسعٍ وستين، لاجتماع تلميذَيْن له عليه، وبقرينة تأريخ ابن سعدٍ له بأوّل =

وقد ساق سعيدٌ بين ظهرانَي كلامِ قتادة قولَين -فحسبُ- لأحد أكبر أصحابه، وهو مَطَر بن طهمان الورَّاق (ت ١٢٩هـ على الأصح) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأورد سعيدٌ في أثناء ذلك طرفًا من **فضائلِ جُمَلِ السُّوَر**؛ كالطوال، والمثاني، والمئين، والحواميم، والمفصَّل، ثم أعقبَ الجميعَ بمروياتٍ عن قتادة تتعلَّق **بسُوَرٍ اختَلَفَت مصاحفُ الصحابة** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ **في كتابتها**؛ كالفاتحة، والمعوذتين، وسورتَي الخلع، والحفد[١]، ناقلًا عن مصاحف أُبيِّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

وبَلَغَت جُملةُ هذه النصوصِ جميعًا، بعدَ تفقيرِها وترقيمِها: ١٨ نصًّا.

وقد تأمَّلتُ، فرأيتُ أنني أقولُ معادًا، وأطوِّل في مكرورٍ، إنْ أنا أخذتُ في ترجمةِ قتادة، والتعريفِ بمطر، والكلامِ في حالِ سعيد بن بشيرٍ وما غُمِزَ به، وذلك كلُّه مبسوطٌ في المصنَّفات المختصَّة، وهو ممَّن تطلَّعت همَّتُه لقراءة هذا البحث على طرف الثمام، أو هو أقرب.

=

استخلاف هارون، وذلك أوائلَ سنة سبعين، فيظهر أنه مات آخرَ السنةِ التي قبلَها، وأرَّخَهُ ابنُ سعدٍ ببلوغ الخبر. وبسنة تسعٍ أخذ ابنُ حبان. انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٦٨)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٥٨)، «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٢٧٦، ٢/ ٧٠٤)، «المجروحين» (١/ ٣١٩)، «تاريخ دمشق» (٢١/ ٣٣).

(١) والروايات هنا تُستدرَك على كتابِ الحافظ السيوطي المصنَّفِ في جمع مرويات هاتَيْن السورتَيْن.

غيرَ أني استلطفتُ ألَّا أُخليَ هذه التوطئةَ من قول إمام الدمشقيين ومفتيهم وعالمهم، سعيد بن عبدالعزيز التنوخي، حين سألَ أبا خليدٍ عتبةَ بنَ حماد: «ما الغالب على علم سعيد بن بشير؟». قال: التفسير. قال سعيد: «**خُذ عنه التفسيرَ**، ودع ما سوى ذلك، فإنه كان حاطبَ ليل»[١]، وهذا ما انتحاهُ الحافظُ الناقدُ ابنُ الحافظِ الناقد، عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتم، فخرَّج في «تفسيره» من رواية سعيد ابن بشيرٍ جملةً وافرة، مع أنه شرط في مقدمته أن يتطلَّب **أصحَّ الأسانيد** فيما يخرِّجه فيه[٢]. وكلُّ ذلك يدلُّ على أن التفسيرَ وما جرى مجراه كان هجيرى سعيدٍ، والأكثرَ من روايته، والأحرى أن يؤخذ عنه، ويُتحرَّى فيه -مع ذلك-، ويُجتَنَب منه ما أخطأ صوابَه، وما خالف فيه الحفاظَ الأثبات، أو ما أتى فيه منكرًا من الرواية وغريبًا، وإن الله لعفوٌّ غفور.

ومن جملةِ ما سَبَق تتبيَّن الأهميةُ البالغةُ لإبراز هذا المخطوط، والأسبابُ الوجيهةُ لاختيارِه وتحقيقِه ونَشرِه، ويتلخَّص ذلك في أمور:

١- مكانة علم المكي والمدني من علوم القرآن، وشرفه فيها.

٢- مكانة الإمام قتادة بين المفسِّرين، واهتمامه بالمكي والمدني، واهتمام العلماء بأقواله في هذا الفنّ.

---

(١) «ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٠٢).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١١).

٣- عدم وجود أثرٍ لرواية سعيد بن بشير عن قتادة، أو نقلٍ عنها، وعدم وقوفي على وقوفٍ سابقٍ على المخطوط، أو نشرٍ له في أيّ موضع.

٤- تميُّز رواية سعيد بن بشير، وإضافاتها الكثيرة على روايات أصحاب قتادة في باب المكي والمدني، وفي أبوابٍ أخرى تضمَّنها النصُّ المحقَّق، فضلًا عمَّا احتوته رواية سعيد من قولَيْن نادرَيْن لمطر الورَّاق.

وإذن، فيهدف هذا البحثُ إلى إبراز هذه الرواية، وخدمتها بالنَّسْخ، والمقابلة، والضبط، والتخريج، والتوثيق، والدراسة التمهيدية للنصّ، لا التفصيلية لمحتواه.

هذا، وقد **فرَّعْتُ البحثَ**، بعد توطئتِه هذه التي فيها التمهيدُ له، والتعريفُ به، وبيانُ أهميَّتِه، وخُطَّتِه، إلى قسمين:

القسم الأول: الدراسة التمهيدية، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: توثيق نسبة النصّ إلى سعيد بن بشير.

المبحث الثاني: وصف النسخة الخطية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحفظ والفهرسة.

المطلب الثاني: صفة الجزء.

المطلب الثالث: الناسخ والتاريخ.

المبحث الثالث: منهج التحقيق.

القسم الثاني: النصّ المحقق.

ثم ختمتُ البحث **بخاتمةٍ** أبرزتُ فيها أهمَّ النتائج والتوصيات، وذيَّلتُه بقائمةٍ للمصادر والمراجع.

والله وليُّ التوفيق، وهو أهلُ المَنِّ والإحسان أولًا وآخرًا.

وكتب

د. محمد بن عبدالله السريّع

أيام التشريق، ١٤٤١هـ

القسم الأول

الدراسة التمهيدية

المبحث الأول: توثيقُ نِسْبَةِ النَّصِّ إلى سَعِيد بن بَشِير:

ليس على الأصل الخطِّي ما يُشير إلى سعيد بن بَشِيرٍ بِشَيء، وإنما بُدِئَ الجزءُ بعد عنوانه مباشرةً بجملة: «حدثنا سعيد»، ثم استمرَّت هذه الجملةُ تتكرَّر في مطالعِ الروايات جُلِّها[١].

وشيخُ سعيدٍ في عامَّة الجزء هو قتادة، وروى في موضعَين منه عن مَطَر، وهو ابن طهمان الورَّاق[٢]. والمشهورُ بالرواية عنهما معًا هو سعيد بن أبي عروبة، لكنَّ لسعيد بن بشيرٍ روايةً عنهما معًا -أيضًا-، فالأمر في «سعيدٍ» هنا يدورُ عليهما.

وقد قدَّر اللهُ أن تكون روايةٌ واحدةٌ في هذا الجزء مفتاحًا لمعرفة سعيدٍ هذا، ووسمًا من أثرِ سعيد بن بشير، لا يشتَبِه به فيه ابنُ أبي عروبة ولا غيرُه، وهي حديثٌ مرفوعٌ رواهُ عن قتادة، عن أبي المليح، عن واثلة بن الأسقع، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أُعطيتُ السبعَ مكان التوراة، وأُعطيتُ المثانيَ مكان الإنجيل، وأُعطيتُ المئين مكان الزَّبور»، وقال: «وفُضِّلتُ بالمفصَّل»[٣].

---

(١) غيرُ خافٍ أن تكرُّرَ اسم راوي الكتاب أو مصنِّفه في مطالع الأسانيد مسلكٌ معروفٌ في كتب الرواية أيًّا كان فَنُّها، خصوصًا القديمَ منها.

(٢) رقم (٢، ١٠).

(٣) رقم (٤).

وقد بيَّنتُ في تخريج هذا الحديث أنه لا يُعْرَف بهذا الإسناد من حديث قتادة إلا من طريق اثنين: سعيد بن بشير، وعمران بن داوَر القطَّان، وأن الحافظَ ابن كثيرٍ أوردَهُ من رواية سعيد، واستغربه، وأعلَّه به، وهذه منه إشارةٌ إلى ضيق مَخْرَجِه، وأنه لم يَجِدهُ من غير حديثه.

وبيَّنتُ -أيضًا- أني وقفتُ على الحديث من رواية أربعةٍ عن سعيد بن بشير، وهو ما يومئُ إلى شُهرةِ الحديث عنه، ومعرفتِه به في واقع الرواية، ومسالك الأسانيد.

وألطفُ ما رأيتُه في هذا الصَّدَد: أن سياقَ أحدِ رواته عن سعيدٍ[(١)] مطابقٌ للسياق الواقع في الجزء هنا، من جهة فَصل العبارة الأخيرة: «وفُضِّلْتُ بالمفصَّل» عمَّا قبلَها بلفظة: «قال».

كما أوضحتُ في تخريج الحديث أن روايةَ سعيد بن أبي عروبة لهُ مباينةٌ تمامَ المبايَنَةِ لما وقع في الجزء، وأنها جاءت من وجهَين عنه، عن قتادة، بإرسال الحديث، يقول فيه: «ذُكِرَ لنا أن النبيَّ ﷺ قال...»، فلا يمكن -والحالُ هذه- أن يكون سعيدٌ -راوي الجزء- هو ابنَ أبي عروبة.

(١) وهو أبو الجماهر التنوخي -عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٨٥)-.

وليست نسبةُ الجزء إلى سعيد بن بشيرٍ بالمدفوعِ مِن النسبة، أو المستبعَد، فقد مرَّ في أواخر التوطئة أن التفسيرَ هو الغالبُ على علمه، بل نصَّ الحافظُ ابنُ عديٍّ على أنه صنَّف فيه، قال: «وسعيد بن بشيرٍ لهُ عندَ أهلِ دمشقَ تصانيف، ورأيتُ له تفسيرًا مصنَّفًا من رواية الوليد عنه»[١]، وكذلك أورد النديم ضمنَ (الكتب المصنَّفة في تفسير القرآن): «كتاب تفسير سعيد بن بشيرٍ عن قتادة»[٢].

والذي أميلُ إليه، واللهُ -تعالى- أعلم، أن هذا الجزءَ الذي بين أيدينا مقتطعٌ من ذلك «التفسير»، ومُستَلٌّ منه، ولعلّه كان في مقدِّماته مبدوءًا به، أو خواتيمه مُلْحَقًا بتفسير السُّوَر[٣]، وأستبعد أنه مصنَّفٌ مفردٌ برأسِه؛ لصِغَره أولًا، ثم لأنه أُورِدَ في الأصل الخطي إيرادَ الفصولِ المنتقاة، والنقولِ المجتزأة، لا إيرادَ الكتبِ المصنَّفةِ المستقِلَّة، وإن كان خُتِم بعبارة: «تم بحمد الله ومَنِّه، وصلواته على خير خلقه محمدٍ وآله»، لكنَّ هذه عبارةٌ تُطْلَب بها البركة، ويُشْكَر فيها المُنعِم، ولا تدلُّ على أن المختومَ كتابٌ مستقلٌّ بالضرورة.

---

(١) «الكامل» (٥/ ٤٧٩).

(٢) «الفهرست» (١/ ١/ ٨٩).

(٣) والناظرُ في التفاسيرِ القديمةِ يجدُ نحوَ ذلك فيها ظاهرًا، طالَ أو قَصُر، كما في التفسير المنسوب إلى مجاهد، وتفسير نافع بن أبي نعيم، وتفسير ابن وهب، وتفسير عبد الرزاق، وغيرها.

ولا يبعُد، إذن، أنّ الراويَ عن سعيد بن بشير، الذي تكرَّرت منهُ جملة: «حدثنا سعيد» في مطالع الأسانيد، هو الوليدُ بن مسلم، حيث ذكرهُ ابنُ عديٍّ في كلامه المنقولِ آنفًا برواية تفسير سعيدٍ عنه[1]، كما لا يبعُد أنه واحدٌ من الأربعة الذين رووا عن سعيدٍ الحديثَ المرفوعَ، المذكورَ قبلُ، وهم: محمد بن شعيب ابن شابور، وروَّاد بن الجراح، وعمرو بن أبي سلمة، ومحمد بن عثمان التنوخي -أبو الجماهر-.

وأبعدُ مما سبق أن يُنْسَبَ تصنيفُ هذا الجزءِ إلى قتادة نفسِه، سواءً قيل: إنه جزءٌ مفرد، أو قيل: إنه جزءٌ من كتاب، ذلك أن قتادةَ أقدمُ ممَّن نَوَّه الأئمةُ بأوَّليَّتِهم في تصنيف الكتب[2]، وأنّ في الجزء ما يَغْلَطُ فيه سعيدٌ على قتادة، ولو كان مصنَّفًا لقتادةَ ما لسعيدٍ فيه إلا روايتُه؛ كان أحرى أن يجيءَ فيه ذلك على الصواب، ثم إنّ في الجزء نقولًا يسيرةً عن غير قتادة، أعني: مَطَرًا، وإن كان مثلُها يقع في الكتب القديمة من باب زياداتِ رُواتها، لكنْ يصلحُ الاستئناسُ بها قرينةً إضافيَّةً، وإن لم تَستَنِد دليلًا بمفردها.

واللهُ -سبحانه- أعلم.

---

(١) ومن طريقه أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» نصوصًا كثيرة.

(٢) وعلى هذا اعتمد د. حاتم الضامن في استبعاد كون «الناسخ والمنسوخ» مصنَّفًا لقتادة، كما في مقدمة تحقيقه (ص٢٣).

المبحث الثاني: وصف النُّسخة الخطِّيَّة:

المطلب الأول: الحفظ والفهرسة:

تحتفظ مكتبةُ (مراد ملا)، المضمومةُ أخيرًا إلى المكتبة السليمانية في إسطنبول التركية، بمجموعٍ أخذ قديمًا الرقم (٣٠٩)، ثم استقرَّت فَهْرَسَتُه بالرقم (٣٠٧)، موضوعًا في ترتيب المكتبة ضمن كتب التفاسير وحواشيها ولواحقها.

وقد جاءت فَهْرَسَتُه في فهارس المكتبة على نمطَين؛ مختصَرٍ ومفصَّلٍ:

فأمّا المختصَر، فوقع في فهرس المكتبة المطبوع عام ١٣١١هـ، حيث جاءت الفهرسةُ فيه مقتضبةً جدًّا، فعبارتها في خانة اسم الكتاب: «مجموعة مدخل»، وفي خانة اسم المؤلف: «للنيسابوري»[(١)]، هكذا فحسب. و«مدخل» النيسابوري هذا هو أحدُ كتب المجموع -كما سيأتي-.

وأمّا المفصَّل، فاحتفظت المكتبةُ نفسُها بالرقم (١٨٧٦) بفهرسٍ لها تامّ، وبالرقم (١٨٧٧) بفهرسين؛ ناقصٍ، وشبهِ تامّ، وكلُّها فهارسُ مخطوطة، وجاءت فَهْرَسَةُ هذا المجموع في الأول [٧ب]، والثاني [٥أ]، والثالث [١٠أ]، بألفاظٍ واحدة، نصُّها:

---

(١) «دفتر كتبخانه داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد» (ص٢٧).

«رسالة (الناسخ والمنسوخ) للشيخ الإمام هبة الله بن سلامة المفسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ورسالة (غريب القرآن) للسجستاني. ورسالة (مسائل نافع بن الأزرق الخارجي)، عرضها على ابن العباس، فأجابه عنها. و(مسائل عمر بن عوف)، عرضها أيضًا على ابن العباس، فأجابه عنها. و(مختصر غريب الحديث)[1] للشيخ أبي الحسين عباد بن العباس. وكتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل) تصنيف الحاكم أبي عبد الله النيسابوري. و(مسند الأئمة العشرة)[2] للحافظ الحُميدي. فهذه مجموعة نادرة [جدًّا][3]، فليطالع الإخوان».

وكذلك جاءت الفهرسة مفصَّلةً على غاشية المجموع نفسِه، فكُتِب عليها:

«(ناسخ منسوخ)، للشيخ الإمام هبة الله بن سلامة المفسر: ص١. كتاب (مشكل القرآن) لابن قتيبة: صحيفة ٢٧. (غريب القرآن) للسجستاني: ١٣٤. (مسائل نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس): ١٧١. و(مسائل عمرو بن عوف لعبد الله بن عباس): ١٧٥. (مختصر غريب الحديث) للشيخ أبي الحسين عبّاد ابن العباس: ١٨٠. كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل) تصنيف الحاكم

(١) هو «غريب» أبي عبيد القاسم بن سلام.

(٢) هو قطعة من «الجمع بين الصحيحين»، كما صرَّح به الناسخ في عنوانه.

(٣) من الفهرسين الثاني والثالث.

أبي عبد الله النيسابوري: ٢٢٥. (مسند الأئمة العشرة) للحافظ الحُمَيْدي: ٢٤٢»[1].

ويُلحظ أن الفهرسة على غاشية المجموع أدقُّ شيئًا ما ممَّا قبلها، خصوصًا من جهة إدراج كتاب (مشكل القرآن) لابن قتيبة، وقد فات ذكرُه في الفهارس السابقة، ومن جهة تصحيح «عمر بن عوف» إلى: «عمرو بن عوف»، وهو المثبت في عنوان نسخة تلك المسائل. ومما أخطأت فيه الفهرستان: كنية مصنف (مختصر غريب الحديث)، فهو «أبو الحسن»، لا «أبو الحسين».

وعن هذا النمط المفصَّل أُخِذَت البياناتُ الرئيسَةُ في بعض الفهارس العامة[2].

ولا شكَّ أنّ كثيرًا ممَّا يقع في المجاميع، ممَّا يكون مُلحقًا بالرسائل، ومدوَّنًا في فواصلها وما بينها، وما تذيَّل به المصنَّفات الكبيرةُ والصَّغيرة، فإنه

(١) الأرقام المثبتة في هذه الفَهْرسَة إحالاتٌ إلى مواضع الكتب في المجموع، غيرَ أن المجموعَ نُكِبَ في ترقيمه بمرقِّمٍ غيرِ مُتقِن، حتى كُتِبَ عليه، تبعًا لذلك، أنه يقع في ٢٨٤ ورقة، والواقع وقوعه في ٣٠٦ ورقات. وقد حاول بعضُهم تصحيحَ الترقيم في مواضع. والعزوُ فيما يلي من هذا المبحث إلى الرقم المصحَّح، وإن كان مفتقرًا إلى مزيد تصحيح.

(٢) انظر -مثلًا-: «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين (١/ ١/ ١١٠، ٨/ ١/ ١٤٧)، «معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» لبلوط (٢/ ١٣٢٣، ١٣٨٩، ١٤٦٦، ٤/ ٢٨٦٢، ٣٠٠٠، ٥/ ٣٨٧١).

يُغْفَل في كثيرٍ من الفهرسة[1]، هذا فضلًا عمّا يقع من سُقوطِ بعض الأوراق، ودخولِ الكتاب في الكتاب، وإنما تَبْرُز هذه الأنواعُ من الملحقات، والفواصل، والمتداخِلات، بالتدقيق، والتوقُّف، والقراءة الفاحصة.

وقد وجدتُ، بِفَحص هذا المجموع، أن ناسخَهُ تقصَّدَ، أو كاد، ألَّا يُخليَ رسائلَه من فوائدَ وفصولٍ يذيِّلُها بها، وفعل ذلك غيرُه إذا لم يفعل، كما أن واحدًا من متضمَّنات المجموع قد انقطع آخرُه، واتَّصل به كتابٌ آخرُ انقطع أوَّله، فلم يُفهرَس ذلك الكتابُ الآخرُ فيه.

فأضحى المجموع يتضمَّن -سوى ما سبق- ما يوضِّحه البيانُ التالي:

م	المحتوى	الموضع	الورقة	ملاحظات
١	فصل «مما ورد في فضل القرآن وتلاوته».	بعد كتاب «الناسخ والمنسوخ».	[ق٢٥أ-٢٦ب]	منقول عن «قوت القلوب» لأبي طالب المكي.
٢	من أمالي أبي بكر ابن الأنباري اللغوي.	بعد كتاب «مشكل القرآن».	[١٣٢ب-١٣٣ب]	أوائلها منشورةٌ في مجلسه المطبوع، ولم أرَ باقيَها منشورًا.

(١) غالبًا ما تكون الفهرسةُ عمليَّةً كبرى، لا تتوقَّف عند المخطوط الواحد، ولا القسم الواحد من المكتبة، ولا المكتبة بأكملها أحيانًا.

م	المحتوى	الموضع	الورقة	ملاحظات
٣	«ذكر ما أنزل من القرآن بمكة والمدينة».	بعد كتاب «غريب القرآن».	[١٨٨ب- ١٨٩ب]	هو الجزء الذي نحن في سياق التقديم له.
٤	مسائل كتب بها رجلٌ عالم إلى ابن عباس، رواية حماد بن حميد.	بعد «مسائل عمرو بن عوف المرادي».	[١٩٨أ- ١٩٩أ]	أخرجها ابن عساكر في ترجمة ابن عباس من «تاريخ دمشق»، لكنها وقعت في القدر المستدرك من مختصراته(١)، فلم يَبرُز إسنادُه فيها.
٥	فوائد في الأنبياء. وقبلها مسألة كتب بها قيصر إلى معاوية، فكتب بها معاوية إلى ابن عباس.	بعد المسائل السابقة.	[١٩٩أ- ١٩٩ب]	

(١) (٧٣/ ٢٠١).

م	المحتوى	الموضع	الورقة	ملاحظات
٦	مختصرٌ فيما يجوز للشاعر ضرورةً.	بعد كتاب «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل».	[٢٦٠ب-٢٦١ب]	بغير خط الناسخ، وعليه حاشية بخطه. ولم يُذكَر مُختَصِرُه، ولا وجدتُ بعضَ عباراتِه حرفيًّا في موضعٍ آخر.
٧	«إصلاح غلط المحدثين» للخطابي.	بعد انقطاع «مسند الأئمة العشرة من كتاب الجمع بين الصحيحين».	[٢٩٦أ-٣٠٥ب]	نسخة نفيسة، سقط من أوَّلها مقدار ورقةٍ واحدةٍ فقط، ويزيد المطبوع بآخره نصوصًا يسيرةً خُتمت هذه النسخةُ دون إيرادها.

وبما سبق يتبيَّن أن عدمَ إعطاء هذا المجموع حظَّه الذي يستحقُّه من النظر المتأني أدَّى إلى خُمول ذِكْرِ جملةٍ من متضمَّناته، ومنها ما هو في منزلةٍ جُلَّى من الأهمية، ولم يكن جزؤنا هذا إلا ضربًا من ذلك.

المطلب الثاني: صفة الجزء:

ابتدأ الناسخُ كتابةَ الجزء في مُنْتَصَف الوجه [١٨٨ب]، بعد نهاية كتاب (غريب القرآن) للسجستاني، فكتب في هذا الوجه ١٣ سطرًا، ثم ملأ الوجهَ الذي يليه [١٨٩أ] في ٢٩ سطرًا، مع سطرَيْن إضافيَّين مُلْحَقَين جانبًا بطول الوجه، ثم سطَّر ٧ أسطُرٍ في الوجه الأخير [١٨٩ب]، خَتَم بعدها الجزء بقوله: «تم بحمد الله ومَنِّه، وصلواته على خير خلقه محمدٍ وآله».

وعلى أن الناسخَ لم يضبط نصوصَ الجزء بالشَّكل ضبطًا تامًّا، كما فعل في كتبٍ أخرى في المجموع، فإنه قد ضبط المشكلَ منها، وعُني بتصحيح النَّسْخ، فضرب على ما غلط فيه، وألحَقَ ما فاتَهُ في مواضع، وصحَّح على بعضِ ما ألحَق، كما باعَدَ بين النُّصوص المفترِقَة، وبين أسماءِ السُّوَر عند سَردِها مُتَتالية، ومَدَّ صيغةَ التحديث «حدثنا» في بعضِ المواضع، وفَصَلَ أحيانًا بالداراتِ المنقوطةِ وغيرِ المنقوطة، وتلك استعمالاتٌ معروفةٌ لما يقومُ مقامَ علاماتِ الترقيم اليوم.

المطلب الثالث: الناسخ والتاريخ:

كُتِبَ المجموعُ كلُّه بخطٍّ نسخيٍّ واحد، غايةٍ في الجودةِ والحُسن، مضبوطٍ بالشكل في أغلبه، تظهر عليه سيما الصحَّةِ والإتقانِ التي تمتازُ بها خطوطُ الضابطين الأوائل.

وقد صرَّح الناسخُ باسمه، وتواريخ نَسخِه وسماعه، في بعض كُتُب المجموع، وذلك على النحو الآتي:

١- «فرغ منه صاحبه أبو السعادات محمد بن أبي القاسم بن أبي طاهر الجزري، يوم الخميس، في النصف من جمادى الأولى، سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة». [٢٤ب].

٢- «كتبه لنفسه المستجيرُ بربِّه، المقرُّ بذنبِه، أبو السعادات محمد بن أبي القاسم بن أبي طاهر، معتصمًا بالله -تعالى-، ووقع الفراغ منه في شهر رجب، من سنة اثنتي وسبعين وخمسمائة». [١٣٢ب].

٣- «وكتب محمد بن أبي القاسم بن أبي طاهر، ووافق الفراغ منه صبيحة يوم السبت، في شهر جمادى الأولى، من سنة...[1] وسبعين وخمسمائة». [١٨٨ب].

---

(١) سقط عليه تعيين السَّنَة سهوًا.

٤- «...سماعًا منه لأبي السعادات محمد بن أبي القاسم بن أبي طاهر الجزري، قدم علينا بالجزيرة، وأخبرنا به في مجلسين؛ أحدهما حادي عشر المحرم، سنة تسع وستين وخمسمائة»(١). [٢٤٥أ].

ولم يعرِّف أبو السعادات نفسَه بأكثر من ذلك، ولم أجد له -آسفًا أشدَّ الأسف- ذِكرًا ولا ترجمة، إلا أن استنطاقَ نُصوصِه في تحمُّل الكتبِ المسندةِ في المجموع يُعطي شيخَين له:

١- أبو الحسن علي بن مملَكَان الشهرزوري. [١أ، ب].

٢- أحمد بن ناصر بن طعان الطريفي الشافعي -قَدِم عليهم-. [٢٤٥أ، ب].

ولم أجد أوَّلَهما، وثانيهما شيخٌ معروفٌ من أصحاب الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، وقد ألحَقَ أبو السعادات في السماع منه عبارة: «بقراءتي عليه».

والمتأمِّلُ في المجموع تبدو له ظاهرةً أماراتُ المعرفةِ، والضبط، وحُسنِ الاعتناء، والحرصِ على الإتقان، وتجويدِ المكتوب، ومعارضتِه، والعنايةِ بحواشي الأصول، واختلاف النسخ.

---

(١) على الورقة الأولى من المجموع سماعٌ للناسخ بنحو هذا من شيخٍ آخر، لكن عبث به أحدهم، فغيَّر اسمه.

وكلّ ذلك يدلُّ على أن أبا السعادات رجلٌ من أهل العلم، الجادِّين في طلبه وتحصيله، بل المقدَّمين للقراءة على الشيوخ، والمشتغلين بنَسخ الكُتبِ وضبطها، العارفين بمصطلحات ذلك وقوانينه[1].

ويتَّضح مما صرَّح به أبو السعادات أنه من أهل الجزيرة (بين دجلة والفرات)، وأنه عاش في سنوات القرن السادس الهجري، وأن نَسْخَه لهذا المجموع لا يخرج عمَّا بين سنتي ٥٦٩هـ، و٥٧٥هـ، على أقصى تقدير.

رحمه اللهُ رحمةً واسعة، وجزاهُ خيرَ ما جزى حافظًا للعلم عن حفظه.

(١) كتب أبو السعادات على الورقة الأولى من المجموع، بعد ذكر شيخه ابن مملَكَان الشهرزوري: «سماعًا منه لأبي [السعادات]... بن أبي طاهر الجزري، بالجزيرة، في مدرسته»، والأظهر أن ضميرَ المدرسة هنا يعود إلى الشيخ، لا إلى صاحبنا، وإلا فهي قرينةٌ على أن الرجلَ أهلٌ للتكليف بالتدريس، والاختصاص ببعض المدارس، فضلًا عن القرائنِ الأخرى الدالَّةِ على إمعانه في العلم طلبًا وضبطًا.

المبحث الثالث: مَنهَج التَّحقِيق:

سِرتُ في إثبات النصِّ على الطريقة العلمية المعهودة، التي أبرز معالمها ما يلي:

١- نَسخ النصّ ومقابلته بالأصل.

٢- ضبط النصّ بالشّكل.

٣- إثبات النصّ بالطريقة الإملائية الحديثة، ورسم آياته بالرسم العثماني.

٤- إلحاق اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين بعدها.

٥- تفقير النصّ، وترقيم فقراته.

٦- تخريج الأحاديث والأقوال إن وجدتُها مرويةً من طريق قتادة، أو منسوبةً إليه، وما لم أُثْبِت فيه تخريجًا فإني لم أجده بهذه الصفة، وهو غالبُ نصوصِ الجزء.

وبالله التوفيق والتسديد.

صور النسخ الخطية:

اذا جلفته ... يوعون يجمعون في صدورهم من التكذيب
بالنبي صلى الله عليه وسلم كما يوعى المتاع في الوعاء
يوفضون يسرعون

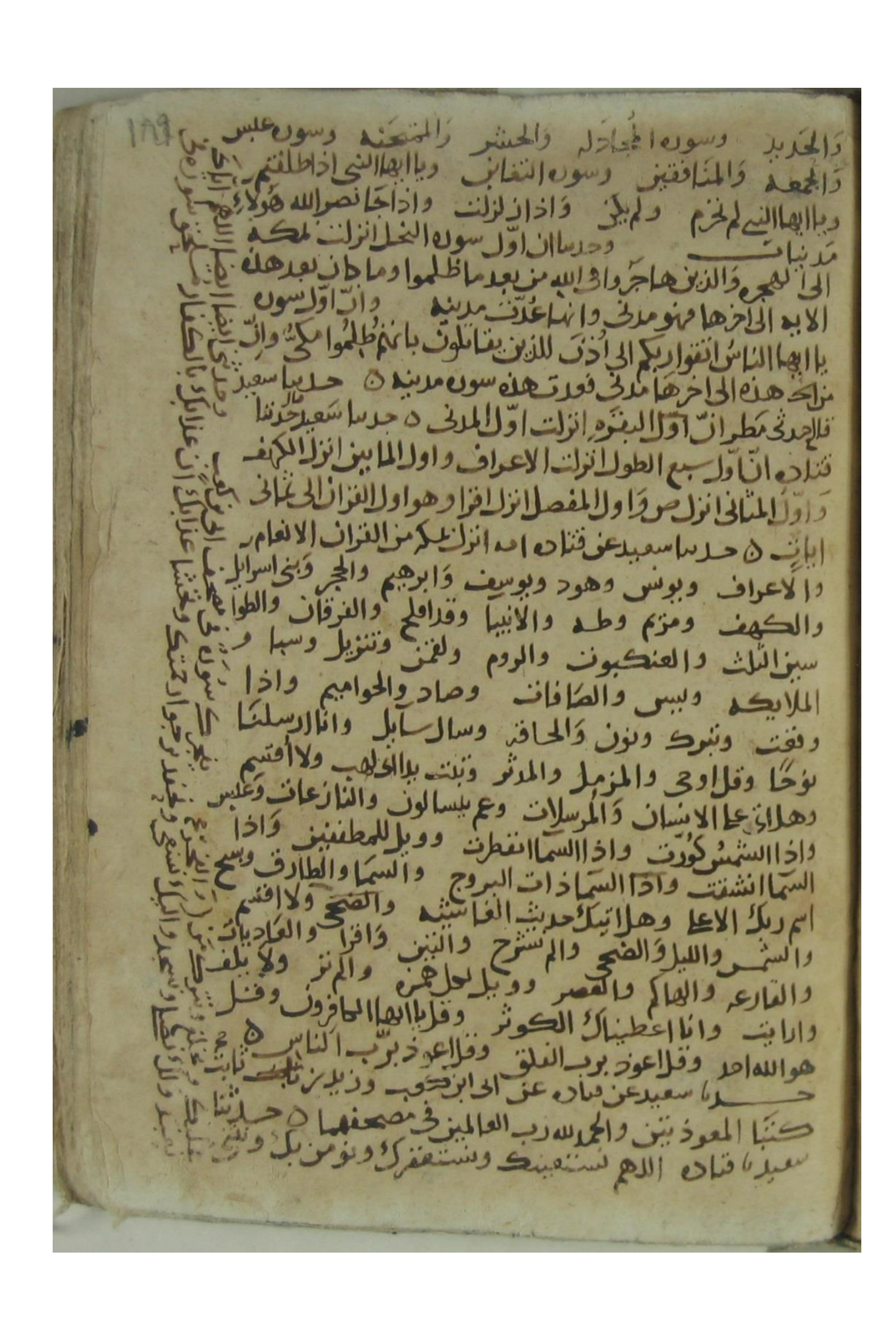
الياء المكسورة

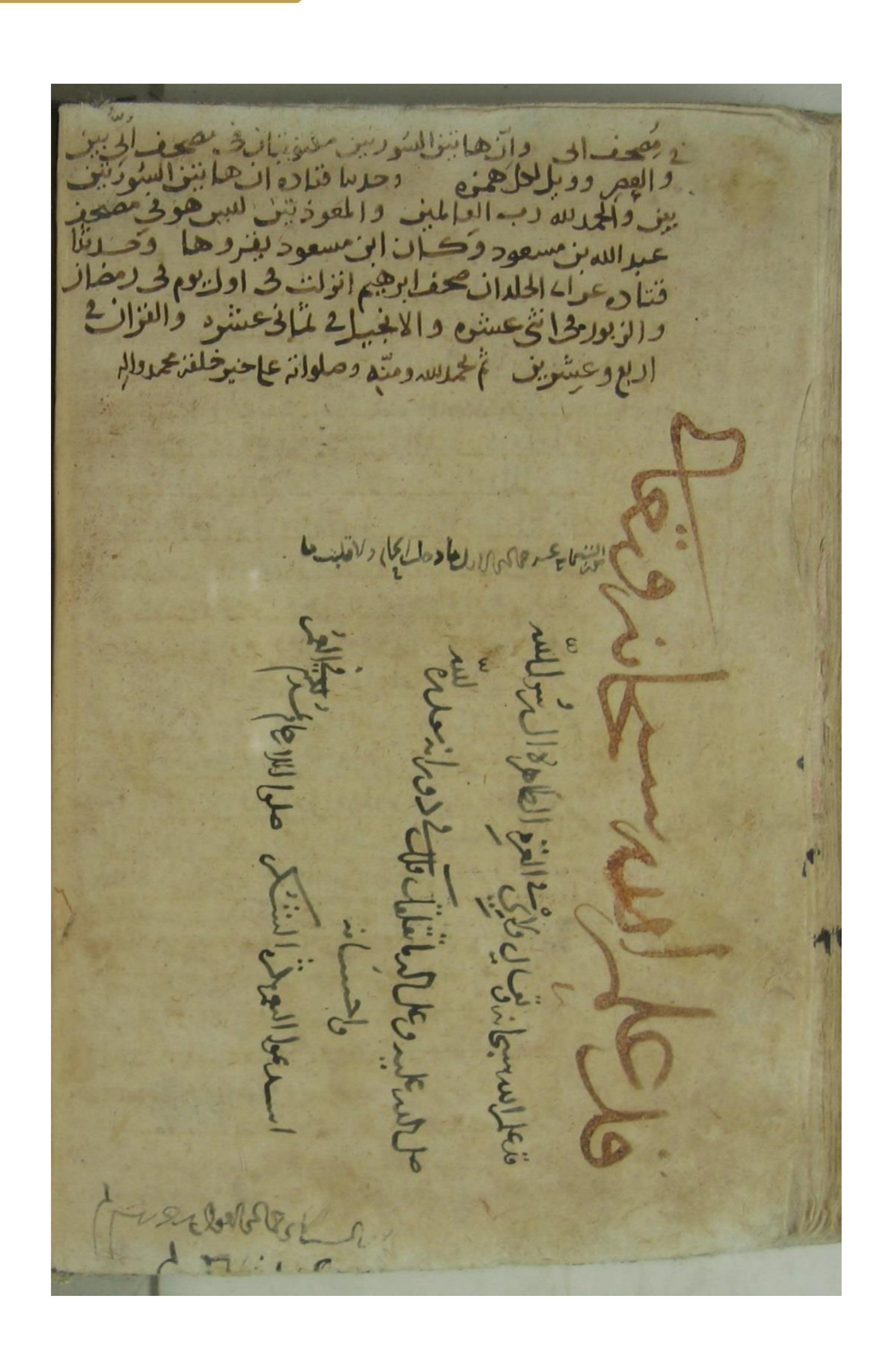
ليس في العربية كلمة اولها يا مكسورة الا في قولهم
بيسار كفه من اليد اليسرى

تم الكتاب
والحمد والمنة لله والصلوة على سيدنا
محمد واله واصحابه وسلامه
وكتب محمد بن ابي القاسم بن ابي طاهر ووافق الفراغ منه
صبيحة يوم السبت في شهر جمادى الاولى من سنة
وسبعين وخمس مايه

بلغ معارضة بحمد الله ومنه

ذكر ما انزل من القران بمكة والمدينة حدثنا سعيد
حدثنا قتاده ان اول ما نزل من القران اقرا باسم ربك الذي خلق انزل
منها ثمان ايات وقال لا حظ الى ربك الرجعى وحدثنا قتاده قال
فمكث اربعين ليلة فانزلت والضحى ثم انزل عليه نون ثم يا ايها المزمل
ثم يا ايها المدثر حدثنا سعيد نا قتاده عن ابي المليح عن واثلة بن الاسقع
الليثي ان نبي الله قال اعطيت السبع مكان التورية واعطيت المثاني مكان
الانجيل واعطيت المبين مكان الزبور وقال وفضلت بالمفصل نا
سعيد نا قتاده قال ان الحاميم ريحانة القران حدثنا سعيد نا
قتاده قال ما كان من القران فيه يا ايها الذين امنوا والمواريث
والفرايض والحدود والهجرة والطلاق والقتال فانه انزل بالمدينة
حدثنا سعيد عن قتاده ان سورة البقرة وال عمران والنسا
والمايدة والانفال وبراه والرعد والنحل والحج والنور
والاحزاب وسورة محمد والفتح والرحمن والحجرات




في مصحف أبي وأن هاتين السورتين مكتوبتان في مصحف أبي بين
والعصر وويل لكل همزة وحدثنا قتادة أن هاتين السورتين
بين والحمد لله رب العالمين والمعوذتين ليس هو في مصحف
عبد الله بن مسعود وكان ابن مسعود يقرؤها وحدثنا
قتادة عن أبي الجلد أن صحف إبراهيم أنزلت في أول يوم في رمضان
والزبور في اثني عشرة والإنجيل في ثماني عشرة والقرآن في
أربع وعشرين تم الحمد لله ومنّه وصلواته على خير خلقه محمد وآله

القسم الثاني

النَّصُّ المحقَّق

ذِكرُ مَا أُنزِلَ مِنَ القُرآنِ بِمَكَّةَ وَالمَدِينَة

١- حدثنا سعيد، **حَدَّثنا قَتَادَة**: أنَّ أوَّلَ مَا نَزَلَ مِن القُرآنِ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[العلق:١]، أُنزِلَ مِنها ثَمان آيات[١].

٢- **وقال لي مَطَر**: «إلى: ﴿رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾[العلق:٨]».

٣- **وحَدَّثَنا قَتَادَة**، قال: «فَمَكَثَ أَربَعينَ لَيلَةً، فَأُنزِلَت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[الضحى:١]، ثُمَّ أُنزِلَ عَلَيهِ: ﴿نٓ﴾[٢] [القلم:١]، ثُمَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾[المزمل:١]، ثُمَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾[المدثر:١]».

٤- حدثنا سعيد، **نَا قَتَادَة**، عن أبي المَلِيح، عن وَاثِلَة بن الأَسْقَع اللَّيْثِيّ، أنَّ نبيَّ الله قال: «**أُعْطِيتُ السَّبْعَ مَكَانَ التَّوْرَاة**[٣]**، وأُعْطِيتُ المَثَانِيَ مَكَانَ الإنْجِيل، وأُعْطِيتُ المِئِينَ مَكَانَ الزَّبُور**»، وقال: «**وَفُضِّلْتُ بِالمُفَصَّل**»[٤].

---

(١) في «ذكر المدني من القرآن» بذيل «الناسخ والمنسوخ» عن قتادة (ص٥٢): «**همام**، عن الكلبي، عن أبي صالح، أنه قال: «أوَّلُ شيءٍ أُنزِلَ مِن القُرآن: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ حتى بلغ إلى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾[العلق:٨]». **وقال قَتادةُ مثلَ ذلك**».

(٢) في الأصل على رسم: «نون».

(٣) وقعت في الأصل بالإمالة: «التورية».

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٤٠٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٧٦)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٢٧٩٠)، من طريق محمد بن شعيب بن شابور، وابن جرير الطبري في «جامع =

=

البيان» (١/ ٩٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٣٤)، من طريق رواد بن الجراح، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٣٤) من طريق عمرو بن أبي سلمة، والطبراني في «الشاميين» -أيضًا-، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٨٥)، من طريق محمد بن عثمان التنوخي -أبي الجماهر-، جميعهم (ابن شابور، ورواد، وعمرو بن أبي سلمة، وأبو الجماهر) عن سعيد بن بشير، به، بمثله ونحوه.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١١٠٥) -ومن طريقه أحمد بن حنبل في «مسنده» (١٧٢٥٦)، وابن جرير الطبري في «جامع البيان» (١/ ٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣٧٩)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (٥٥٧)، و«القطع والائتناف» (ص٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤١٥م)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٧٥)، و«السنن الصغير» (٩٦٢)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٧٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦٤٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٨٤)، من طريق عمرو بن مرزوق، كلاهما (الطيالسي، وابن مرزوق) عن عمران بن داوَر القطَّان، عن قتادة، به، بنحوه، ووقع قلبٌ وتبديلٌ لبعض العبارات في بعض المصادر.

ولم أجد الحديث بهذا الإسناد من حديث قتادة إلا من هذين الطريقين عنه، وهما رواية سعيد بن بشير، وعمران القطَّان. وقد أورده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٥٤) من رواية أوَّلهما، وقال: «هذا حديثٌ غريب، وسعيدُ بن بشيرٍ فيه لِين»، والأمر كما ذكر، فالحديث غيرُ مشهورٍ عن قتادة، ولا معروفٍ من رواية كبار أصحابه، وحُفَّاظ حديثه، ثم إن سعيدًا «ضعيف» -فيما خلص إليه الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٢٢٧٦)-، بل نصَّ الحفاظ؛ ابن نمير، والساجي، وابن حبان، على أنه يروي عن قتادة -خصوصًا- مناكير -كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩)-. لكنه لم يتفرَّد به -كما تبيَّن في التخريج آنفًا-، وهذا ما استدركه الزركشي في «البرهان» (١/ ٢٤٤)، فاقتبس عبارةَ ابن كثير، وزاد عليها تخريجَ روايةِ عمران القطَّان عن قتادة. إلا أن عمران هو -أيضًا- «صدوقٌ يَهِم» -كما في «التقريب» (٥١٥٤).

وقد خُولف فيه الرجلان معًا، فرواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: «ذُكِرَ لنا أن نبي الله ﷺ قال...»، فذكره؛ أخرجه أحمد بن حنبل في «فضائل القرآن» -كما في «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن» ليوسف بن عبدالهادي [١/ ٢٢ب]- عن عبد الوهاب -هو ابن عطاء الخفاف-، وابن الضريس في

=

٥- ثا[١] سعيد، **نَا قَتَادَة**، قال: «إِنَّ آلَ حَامِيم رَيْحَانَةُ[٢] القُرآن».

٦- حدثنا سعيد، **ثَنَا قَتَادَة**، قال: «مَا كَانَ مِنَ القُرآنِ فِيهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، والمَوَارِيث، والفَرَائض، والحُدُود، والهِجْرَة، والطَّلَاق، والقِتَال: فإنَّه أُنزِلَ بِالمَدِينَة».

٧- حدثنا سعيد، **عن قَتَادة**: أَنَّ سُورَةَ البَقَرَة، وآل عِمْرَان، والنِّسَاء، والمَائدَة، والأَنْفَال، وبَرَاءَة، والرَّعْد، والنَّحْل[٣]، والحَجّ[٤]، والنُّور، والأَحْزَاب،

=

«فضائل القرآن» (١٢٧) من طريق يزيد -هو ابن زريع-، كلاهما (عبد الوهاب، ويزيد) عن سعيد، به.

ورواه -أيضًا- إبراهيم بن طهمان، عن قتادة: قال رسول الله ﷺ...، مرسلًا؛ أخرجه الأندرابي في «الإيضاح في القراءات» (١/ ٣٥٥).

وابن أبي عروبة «ثقة حافظ، من أثبت الناس في قتادة» -كما في «التقريب» (٢٣٦٥)-. وإبراهيم بن طهمان «ثقة يُغرِب» -كما في «التقريب» (١٨٩)-، لكنَّ في الإسناد إليه ضعفًا، وفي سماعه من قتادة نظر، فإني لم أجده يروي عنه إلا بواسطة. وتكفي روايةُ ابن أبي عروبة في إثبات خطأ مَن رواه عن قتادة موصولًا، خصوصًا مع إتقانه وضبطه، ولين مخالفيه.

وللحديث من رواية غير قتادة عن أبي المليح إسنادٌ واهٍ لا يعرَّج عليه، بل لعلّه هو الذي أَدخَلَ الوهمَ على مَن رواه عن قتادة موصولًا. وله طرقٌ أخرى مرسلة ومعضلة، ليس هذا موضع التوسُّع في تتبُّعها.

(١) بإعجام المثلثة دون موضعٍ للنون، وهو اختصارٌ مستعملٌ على ندرة.

(٢) كذا.

(٣) ينظر ما سيأتي برقم (٨).

(٤) ينظر ما سيأتي برقم (٩).

وسُورَةَ مُحَمَّد، والفَتْح، والرَّحمٰن، والحُجرَات، /١٨٨ب/ والحَدِيد، وسُورَةَ المُجَادَلَة، والحَشْر، والمُمتَحَنَة، وسُورَةَ عَبَسَ[١]، والجُمعَة، والمُنَافِقِين، وسُورَةَ التَّغَابُن، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ﴾[الطلاق:١]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾[التحريم:١]، و﴿لَمۡ يَكُنِ﴾[البينة:١]، و﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾[الزلزلة:١]، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾[النصر:١]: هَؤُلاءِ مَدَنِيَّات[٢].

٨- **وحَدَّثَنَا**: أنَّ أوَّلَ سُورَةِ النَّحْل أُنزِلَتْ بِمَكَّة، إلى الهِجْرَة: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ﴾[النحل:٤١]، ومَا كَانَ بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ إلى آخِرِهَا: فَهوَ مَدَنِيّ. وأنَّها عُدَّتْ مَدَنِيَّة[٣].

---

(١) كذا في الأصل، وهو خطأ ظاهر، إما روايةً أو نَسْخًا، ويؤيد الثاني أنه سيأتي برقم (١٢) ذكرُ سورة عبس في موضعها من المكيّ. والصواب هنا ذكر سورة الصَّفّ.

(٢) قارن بروايات أصحاب قتادة: **همام** -في «ذكر المدني من القرآن» بذيل «الناسخ والمنسوخ» عن قتادة (ص٥٢)، وعند ابن الأنباري [كما في «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/ ١٠٠)، و«الإتقان» للسيوطي (١/ ٥٧)]، والأندرابي في «الإيضاح» (١/ ٣٦٠)-، و**سعيد بن أبي عروبة** -عند الحارث المحاسبي في «فهم القرآن» (ص٣٩٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٩٧، ١٢٩٩)، والداني في «البيان في عدّ آي القرآن» (ص١٣٣)-، و**معمر** -عند الحارث المحاسبي في «فهم القرآن» (ص٣٩٥)، ومن وجهٍ آخر عنه على غاشية نسخةٍ من «المفاتيح شرح المصابيح»-.

(٣) قارن برواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة -عند الداني في «البيان» (ص١٣٤)-، وانظر: «الإيضاح» للأندرابي (١/ ٣٩٩).

٩- و: أنَّ أوَّلَ سُورَةِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾[الحج:١]، إلى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْ﴾[الحج:٣٩]: مَكِّيٌّ. وأنَّ مِن هَذِهِ إلى آخِرِهَا: مَدَنِيّ. فعُدَّتْ هَذِهِ سُورَةً مَدَنِيَّةً[١].

١٠- حدثنا سعيد، قال: **حَدَّثَني مَطَر**: أنَّ البَقَرَةَ أُنزِلَتْ أوَّلَ المَدَنِيّ.

١١- حدثنا سعيد، قال: **حَدَّثَنا قَتَادَة**: أنَّ أوَّلَ سَبْعِ الطُّوَلِ أُنزِلَتْ: الأَعرَاف، وأوَّلَ المِئِين أُنزِلَ: الكَهف، وأوَّلَ المَثَانِي أُنزِلَ: صٓ، وأوَّلَ المُفَصَّلِ أُنزِلَ: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾[العلق:١] -وَهوَ أوَّلُ القُرآنِ إلى ثَمَانِي آيَاتٍ[٢]-.

١٢- حدثنا سعيد، **عن قَتَادَة**: أنَّهُ أُنزِلَ بِمَكَّةَ مِنَ القُرآن: الأنعَام، والأَعرَاف، ويُونُس، وهُود، ويُوسُف، وإبراهِيم، والحِجْر، وبَنِي إسرَائِيل، والكَهف، ومَريَم، وطه، والأَنبِيَاء، و﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾[المؤمنون:١]، والفُرقَان، والطَّوَاسِين الثَّلاث، والعَنكَبُوت، والرُّوم، ولُقمَان، و﴿تَنزِيلُ﴾[السجدة:٢]، وسَبَأ، والملائكة، ويسٓ، والصَّافَّات، وصٓ[٣]، والحَوَامِيم، و﴿إِذَا

(١) الذي في رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة -عند المحاسبي في «فهم القرآن» (ص٣٩٦)، والداني في «البيان» (ص١٣٤)-: أن الحج مدنية، إلا أربع آياتٍ مكية، أولهن: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾[الحج:٥٢]، وآخرهن: ﴿عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾[الحج:٥٥].

(٢) مرَّت فحوى هذه العبارة الأخيرة برقم (١).

(٣) في الأصل على رسم: «صاد».

﴿وَقَعَتِ﴾[الواقعة:١]، و﴿تَبَٰرَكَ﴾[الملك:١]، و﴿نٓ﴾(١) [القلم:١]، والحاقَّة، و﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾[المعارج:١]، و﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾[نوح:١]، و﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾[الجن:١]، والمُزَّمِّل، والمُدَّثِّر، و﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾[المسد:١]، و﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[القيامة:١]، و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[الإنسان:١]، والمرسلات، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ:١]، والنازعات، وعبس، و﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[التكوير:١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[الانفطار:١]، و﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[المطففين:١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[الانشقاق:١]، و﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾[البروج:١]، و﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾[الطارق:١]، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[الأعلى:١]، و﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾[الغاشية:١]، والفجر، و﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[البلد:١]، والشمس، والليل، والضحى، و﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾[الشرح:١]، والتين، و﴿ٱقۡرَأۡ﴾[العلق:١]، والعاديات، والقارعة، و﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[التكاثر:١]، والعصر، و﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ﴾[الهمزة:١]، و﴿أَلَمۡ تَرَ﴾[الفيل:١]، و﴿لِإِيلَٰفِ﴾[قريش:١]، و﴿أَرَءَيۡتَ﴾[الماعون:١]، و﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر:١]، و﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[الكافرون:١]، و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١]، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾[الفلق:١]، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[الناس:١](٢).

***

(١) في الأصل على رسم: «نون».

(٢) أجملَ السُّورَ المكيةَ أصحابُ قتادة الذين رووا عنه عَدَّ السُّورِ المدنية، فقالوا بعد ذلك: «وسائر القرآن نزل بمكة»، أو بنحو هذا. فيقارَن ما هنا برواياتهم للمدنيات، وقد سبقت الإحالة إلى مواضعها في موضعها.

١٣- حدثنا سعيد، **عن قَتَادَة**، عن أُبَيِّ بنِ كَعْب، وزَيدِ بنِ ثابِت: كَتَبَا المُعَوِّذَتَين، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، في مُصحَفِهِما.

١٤- حدثنا سعيد، **نَا قَتَادَة**: «(اللهُمَّ نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَغفِرُك، ونُؤمِنُ بِك، ونُثنِي عَلَيك، ونَخلَعُ ونَترُكُ مَنْ يَفجُرُك): سُورَةٌ في مُصحَفِ أُبَيِّ بنِ كَعب».

١٥- **وحَدَّثَني** -أيضًا-[١]: «(اللهُمَّ إيَّاكَ نَعبُد، ولَكَ نُصَلِّي ونَسجُد، وإلَيكَ نَسعَى ونَحفِد، نَرجُو رَحمَتَك، ونَخشَى عَذَابَك، إنَّ عَذَابَكَ بِالكُفَّارِ مُلحِق): سُورَةٌ في / ١٨٩أ/ [٢] مُصحَفِ أُبَيّ».

١٦- و: أنَّ هاتَينِ السُّورَتَينِ مَكتُوبَتَانِ في مُصحَفِ أُبَيٍّ بَينَ: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾[العصر:١]، و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾[الهمزة:١].

١٧- **وحَدَّثَنا قَتَادَة**: أنَّ هاتَينِ السُّورَتَين...[٣]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، والمُعَوِّذَتَين، لَيسَ هُوَ في مُصحَفِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُود، وَكانَ ابنُ مَسعُودٍ يَقرَؤُها.

* * *

(١) وقعت «أيضًا» مكرَّرةً في الأصل سهوًا.

(٢) كرَّر الناسخ «في» في مطلع الوجه لربط العبارة.

(٣) وقع هنا في الأصل: «بين و»، وهو مقحم، ولعله انتقالُ نظرٍ من آخر الكلمة السابقة، أو الفقرة السابقة.

١٨- وحَدَّثنا قَتَادَة، عن أبي الجَلْد: أنَّ صُحُفَ إبراهِيمَ أُنزِلَتْ في أوَّلِ يَومٍ في رَمَضَان، والزَّبُورَ في اثنَي[1] عَشْرَة، والإنجِيلَ في ثَمَانِي عَشْرَة، والقُرآنَ في أَربعٍ وَعِشرِين[2].

***

تَمَّ بِحَمدِ اللهِ ومَنِّه، وصَلَواتُهُ على خَيرِ خَلقِهِ مُحَمَّدٍ وآلِه. / ١٨٩ب/



(١) كذا في الأصل، والوجه: «اثنَتَي».

(٢) أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» -كما في «جامع الآثار» لابن ناصر الدين (٤/ ١٢٤)-، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٢٧)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٣٢٥)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به، وزادوا ذكر التوراة، وعند ابن الضريس: «قتادة: **ثنا صاحبٌ لنا** عن أبي الجلد». وأخرجه الطبري في موضعٍ آخر (٢١/ ٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة -أيضًا-، لكن جعله من كلام قتادة، وكذلك أخرجه الأندرابي في «الإيضاح» (١/ ٣٥٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن قتادة.

وأبو الجلد هو جيلان بن فروة الجوني، كان يقرأ كتب الأوائل، التوراة ونحوها، وثَّقه ابن سعد وأحمد، وغمزه ابن عبد البر برواية المناكير، وكان عابدًا، انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٢٢)، «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٥١)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٤٧)، «الثقات» لابن حبان (٤/ ١١٩)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٥٠)، «حلية الأولياء» (٦/ ٥٤)، «الاستغنا» لابن عبد البر (١/ ٥٣١).

الخاتمة

أمّا بعدَ حمدِ الله، والصلاةِ والسلامِ على رسوله ومصطفاه:

فإنَّ دراسةَ هذا الأصلِ العتيقِ مِن أصول فنِّ المكي والمدني، وما حواهُ من نصوصٍ في أبوابٍ أخرى، قد أكَّدت قضايا مقرَّرةً، ليس في تَردادها هنا إلا التكرارُ والإطالة، لكنَّها أبرزت **نتائجَ** أخرى مهمَّة، أَولاها بالذِّكر ما يلي:

١- أهميَّة النصوصِ البينيَّة، والفصولِ المطويَّة في المجاميع الخطِّيَّة، وكذا ما يُلْحَق بأنواع المخطوطات الأخرى، وتَضَمُّنها في بعض الأحوال قِطَعًا توازي في نفاستها النصوصَ الأصلية.

٢- إمكان الوقوف على رواياتٍ جديدة، وأقوالٍ نادرة، ومصنَّفاتٍ معروفةٍ وغيرِ معروفة، وذلك في سائر الفنون، وإن غابت الإفادةُ منها في كُتب العلماء بمرور القرون، وتوارت في بطون النُّسَخ، ومطاوي المجاميع.

٣- مركزيَّة النظرِ الحديثيِّ الناقد، والتخريجِ الموسَّع، في توثيق النصوص والروايات، وتحديد المشتبهين من الرواة، سواءً في رواية الأحاديث وما جرى مجراها، أو في رواية المصنَّفات والكتب المتناقَلة بالإسناد.

ومن أبرز ما يَخلُصُ البحثُ وباحثُه إليه من **توصيات**:

١- عدم الركون إلى فهارس المخطوطات، خصوصًا في فهرسة المجاميع، حيث إنَّ في المُفَهْرَس من المخطوطات ما يَعتَوِرُ فَهْرَسَتَه الخطأُ والخلطُ والفوات، فضلًا عمَّا فيما لم يُفَهْرَس من النفائس والمخبآت.

٢- إجراء الدراسات المتخصّصة في مقارنة المرويَّات عن قتادة في باب المكي والمدني، مع النظر إلى مراتب أصحابه في الرواية عنه، وذلك سعيًا للخروج برؤيةٍ واضحةٍ لآرائه في الباب.

واللهُ -وحده- المستعان، وعليه التكلان. وصلى الله وسلم وبارك على نبيّه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن. للسيوطي. تحقيق: مركز الدراسات القرآنية. ط١٤٢٦هـ. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

٢- الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى. لابن عبد البر. تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة. ط١، ١٤٠٥هـ. دار ابن تيمية، الرياض.

٣- الانتصار للقرآن. للباقلاني. تحقيق: محمد عصام القضاة. ط١، ١٤٢٢هـ. دار الفتح، عمّان، دار ابن حزم، بيروت.

٤- الإيضاح في القراءات. للأندرابي. تحقيق: خالد حسن أبو الجود. ط١، ١٤٣٩هـ. دار الأوراق الثقافية، جدة.

٥- البرهان في علوم القرآن. للزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د.ت. دار التراث، القاهرة.

٦- البيان في عدِّ آي القرآن. للداني. تحقيق: غانم قدوري الحمد. ط١، ١٤١٤هـ. مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت.

٧- تاريخ التراث العربي. لفؤاد سزكين. ترجمة: محمود حجازي، وآخرين. ط ١٤٠٨-١٤١١هـ. إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض.

٨- تاريخ دمشق. لابن عساكر. تحقيق: عمر العمروي. ط ١٤١٥-١٤٢١هـ. دار الفكر، بيروت.

٩- تاريخ أبي زرعة الدمشقي. تحقيق: شكر الله القوجاني. ط١، ١٤٠٠هـ. مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٠- التاريخ الكبير. للبخاري. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وآخرين. د.ت. ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

* تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم.

١١- تفسير القرآن. لابن المنذر. تحقيق: سعد السعد. ط١، ١٤٢٣هـ. دار المآثر، المدينة المنورة.

١٢- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين. لابن أبي حاتم. تحقيق: عدّة باحثين. ط١، ١٤٣٩هـ. دار ابن الجوزي، الدمام.

١٣- تفسير القرآن العظيم. لابن كثير. تحقيق: سامي السلامة. ط٢، ١٤٢٠هـ. دار طيبة، الرياض.

١٤- تفسير عبد الرزاق. تحقيق: محمود محمد عبده. ط١، ١٤١٩هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥- تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٠٦هـ. دار الرشيد، سوريا.

١٦- التنبيه على فضل علوم القرآن. للحسن بن محمد ابن حبيب. تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي. مجلة المورد، مج١٧، ع٤، ١٤٠٩هـ (ص٣٠٥-٣٢٢).

١٧- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد. د.ت. ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨- الثقات. لابن حبان. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٣٩٣-١٤٠٣هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٩- جامع الآثار في السير ومولد المختار. لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: نشأت كمال. ط١، ١٤٣١هـ. دار الفلاح، الفيوم.

٢٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن. لابن جرير الطبري. تحقيق: عبد الله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٢٢هـ. دار هجر، القاهرة.

٢١- جامع الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر وآخرين. ط٢، ١٣٩٨هـ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٢٢- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان. للقرطبي. تحقيق: عبد الله التركي وآخرين. ط١، ١٤٢٧هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١-١٣٧٣هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

* الجعديات = مسند ابن الجعد.

٢٤- حلية الأولياء. لأبي نعيم الأصبهاني. ط١، ١٤٠٩هـ. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن مطبعة السعادة، القاهرة).

٢٥- دفتر كتبخانه داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد. ط ١٣١١هـ. إسطنبول.

٢٦- دلائل النبوة. للبيهقي. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٨هـ. دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان، القاهرة.

٢٧- السنن الصغير. للبيهقي. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط١، ١٤١٠هـ. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

٢٨- شرح مشكل الآثار. للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط١، ١٤١٥هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩- شعب الإيمان. للبيهقي. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. ط١، ١٤٢١هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠- الضعفاء. للعقيلي. تحقيق: أبو يحيى الحداد ومركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٥هـ. دار التأصيل، القاهرة.

٣١- الطبقات الكبرى. لابن سعد. تحقيق: إحسان عباس. ط١، ١٩٦٨م. دار صادر، بيروت.

٣٢- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة. لابن الضريس. تحقيق: غزوة بدير. ط١، ١٤٠٨هـ. دار الفكر، دمشق.

٣٣- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي. ط ١٤١٥هـ. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٣٤- الفهرست. للنديم. تحقيق: أيمن فؤاد سيد. ط ١٤٣٠هـ. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.

٣٥- فهم القرآن. للحارث المحاسبي. تحقيق: حسين القوتلي. ط١، ١٣٩١هـ. دار الفكر، بيروت.

٣٦- القطع والائتناف. للنحاس. تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. ط١، ١٤١٣هـ. دار عالم الكتب، الرياض.

٣٧- الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي. تحقيق: مازن السرساوي. ط١، ١٤٣٤هـ. مكتبة الرشد، الرياض.

٣٨- الكشف والبيان عن تفسير القرآن. للثعلبي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٦هـ. دار التفسير، جدة.

٣٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حبان. تحقيق: محمود زايد. ط١، ١٣٩٦هـ. دار الوعي، حلب.

٤٠- مسند أحمد بن حنبل. تحقيق: مجموعة باحثين. ط ١٤٢٩هـ. جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، دار المنهاج، جدة.

٤١- مسند ابن الجعد. لأبي القاسم البغوي. تحقيق: عامر حيدر. ط١، ١٤١٠هـ. مؤسسة نادر، بيروت.

٤٢- مسند أبي داود الطيالسي. تحقيق: محمد التركي. ط١، ١٤١٩هـ. دار هجر، القاهرة.

٤٣- مسند الشاميين. للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤- مشاهير علماء الأمصار. لابن حبان. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم. ط١، ١٤١١. دار الوفاء، المنصورة.

٤٥- معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم. لعلي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط. د.ت. دار العقبة، قيصري، تركيا.

٤٦- المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. د.ت. ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة (مصورة).

٤٧- معرفة الصحابة. لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: عادل العزازي. ط١، ١٤١٩هـ. دار الوطن، الرياض.

٤٨- المعرفة والتاريخ. ليعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم العمري. ط١، ١٤١٠هـ. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٤٩- المفاتيح شرح المصابيح. للزيداني. نسخة مكتبة شهيد علي باشا، رقم (٤٩٩).

٥٠- المكي والمدني في القرآن الكريم. لعبد الرزاق حسين أحمد. ط١، ١٤٢٠هـ. دار ابن عفان، القاهرة.

٥١- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله -تعالى-، عن قتادة بن دعامة السدوسي. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط٣، ١٤١٨هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٢- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله -عز وجل- واختلاف العلماء في ذلك. للنحاس. تحقيق: سليمان بن إبراهيم اللاحم. ط١، ١٤١٢هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٣- هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن. ليوسف بن عبد الهادي. الجزء الأول. نسخة المكتبة الظاهرية، رقم (٣٤٥).